بيان إخباري

حماية أقوى لسكان ألبرتا الذين يتلقون الرعاية

4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2026

من شأن التشريع المقترح، في حال إقراره، أن يعزز حماية سكان ألبرتا الذين يتلقون الرعاية، ويحسّن المساءلة، ويدعم التدخل الرحيم.

من شأن مشروع القانون رقم 39، *قانون تعديل القوانين الصحية لعام 2026 (رقم 2)* (*Health Statutes Amendment Act, 2026 (No. 2)*)، أن يضع سلامة سكان ألبرتا الذين يتلقون الرعاية وكرامتهم وعافيتهم في المقام الأول، وذلك من خلال تعزيز الحماية والمساءلة في بيئات الرعاية المموّلة من المال العام. كما ستعمل التعديلات المقترحة على حماية إمكانية الحصول على خدمات المختبرات المشمولة بالتأمين الصحي العام، وتحديث التشريعات الصحية، ودعم الاستقرار والشفافية في جميع أنحاء النظام الصحي في ألبرتا.

"عندما يكون سكان ألبرتا في أشد حالاتهم ضعفًا، ينبغي أن يكون بإمكانهم الاعتماد على رعاية آمنة تحفظ كرامتهم. ومن شأن هذه التغييرات المقترحة أن تعزز الحماية، وترسّخ المساءلة، وتمنح العائلات ثقة أكبر بأن أحباءهم يحظون بالحماية."
جاستن رايت، وزير خدمات الصحة الأولية والوقائية

تعزيز الحماية لسكان ألبرتا الذين يتلقون الرعاية

من شأن التعديلات المقترحة على *قانون حماية الأشخاص الذين يتلقون الرعاية* (*Protection for Persons in Care Act*) أن توضّح مقدمي خدمات الرعاية والدعم المموَّلين من المال العام الذين يشملهم القانون، وأن تحسّن إجراءات التحقيق في بلاغات الإساءة، وإجراءات الطعن والامتثال والإنفاذ. وستساعد هذه التغييرات على ضمان التحقيق في المخاوف المتعلقة بالإساءة ومعالجتها على النحو الصحيح، بما يمنح سكان ألبرتا وعائلاتهم ثقة أكبر بأن متلقي الرعاية يُعامَلون بكرامة واحترام. وستظل أوجه الحماية وحقوق الطعن القائمة سارية.

تحسين الرعاية المقدمة للفئات الأكثر عُرضة للخطر في ألبرتا

التدخل الرحيم نهج نابع من ألبرتا يهدف إلى مساعدة من يعانون أشد أشكال الإدمان على تلقي الرعاية التي يحتاجونها. وبموجب *قانون التدخل الرحيم* (*Compassionate Intervention Act*)، يجوز لأفراد الأسرة أو الأوصياء أو أخصائيي الرعاية الصحية أو أفراد الشرطة أو ضباط حفظ الأمن طلب إصدار أمر بإجراء تقييم، كملاذ أخير، لشخص جعله إدمانه خطرًا على نفسه أو على الآخرين. ومن شأن التعديلات المقترحة على القانون أن تعزز إجراءات تقديم الطلبات وعقد جلسات الاستماع، وتيسّر الحصول على المعلومات في الوقت المناسب، وتوفر مرونة سريرية أكبر، وتوضّح الرقابة، مع ضمان بقاء الضمانات القائمة. وستساعد هذه التغييرات على ضمان تقديم التدخل الرحيم بطريقة آمنة وفعالة ومتسقة، بمجرد تطبيقه في ربيع عام 2027.

من شأن التعديلات المقترحة على *قانون الصحة النفسية* (*Mental Health Act*) أن تعزز التنسيق بين قطاعات الخدمات الصحية داخل المستشفيات المعتمدة بموجب القانون، بما يساعد على ضمان حصول المرضى على الرعاية التي يحتاجونها مع الحفاظ على حقوقهم والضمانات المكفولة لهم.

"إننا نعزز الرعاية المقدمة لسكان ألبرتا الذين يعانون الإدمان الشديد أو تعاطي المواد. وتساعدنا هذه التغييرات على الوفاء بوعدنا بتطبيق التدخل الرحيم، حتى يتمكن سكان ألبرتا الذين يعانون أشد حالات الإدمان من تلقي علاج آمن ومنسق ومتسق يساعدهم على المضي نحو التعافي."
ريك ويلسون، وزير الصحة النفسية والإدمان

توضيح التمويل العام لخدمات المختبرات

تظل حكومة ألبرتا ملتزمة التزامًا راسخًا بنظام رعاية صحية قوي ومُموّل من المال العام، يضع المرضى في المقام الأول، ويتيح مزيدًا من الخيارات، ويضمن استمرار التمويل العام لخدمات المختبرات الضرورية طبيًا. ومن شأن التعديلات المقترحة على *قانون تأمين الرعاية الصحية في ألبرتا* (*Alberta Health Care Insurance Act* (AHCIA)) الحفاظ على إتاحة خدمات المختبرات المجتمعية الممولة من المال

بيان إخباري

العام مجانًا، سواء للرعاية المشمولة بالتأمين الصحي أو للرعاية التي يُحال إليها المرضى من قِبل الأطباء، مع ضمان تحمّل العيادات الخاصة تكاليف خدمات المختبرات المرتبطة بالخدمات غير المشمولة بالتأمين الصحي.

وضع متطلبات لخطط التأمين الذاتي

كما ستزوّد التعديلات الإضافية على قانون AHCIA الحكومة بالأدوات التنظيمية اللازمة للإشراف على ترتيبات التأمين الذاتي الخاصة بمن يختارون الحصول على الرعاية الاختيارية خارج نظام الرعاية الصحية العام. ويشمل ذلك وضع متطلبات لحفظ السجلات وتقديم التقارير بالنسبة للأطباء وشركات التأمين المشاركة. وستظل إمكانية حصول سكان ألبرتا على الرعاية الصحية المموّلة من المال العام كما هي، ولن يُلزَم أي من سكان ألبرتا بالحصول على تأمين ذاتي.

"تضع هذه التغييرات قواعد واضحة وضمانات قوية لسكان ألبرتا الذين يختارون دفع تكاليف الرعاية الاختيارية من خلال ترتيبات التأمين الذاتي. كما أنها تعزز الرقابة لحماية نظام الرعاية الصحية العام لدينا، مع ضمان بقاء حصول سكان ألبرتا على الرعاية المموّلة من المال العام دون تغيير."
أدريانا لاغرانج، وزيرة خدمات المستشفيات والصحة الجراحية

ومن شأن تعديلات مقترحة إضافية أن تحدّث *قانون الصحة العامة (Public Health Act)*، وتلغي التعديلات التي عفا عليها الزمن، لدعم نقل مفتشي الصحة العامة من خدمات الصحة في ألبرتا (Alberta Health Services) إلى الرعاية الأولية في ألبرتا (Primary Care Alberta).

معلومات ذات صلة

- التوسع في إتاحة الرعاية الصحية لسكان ألبرتا
- دعم نظام رعاية صحية بمستوى عالمي

الاستفسارات الإعلامية

جاي لانغ
jaye.lang@gov.ab.ca
780 427 3665
سكرتير صحفي بوزارة خدمات الرعاية الصحية الأولية والوقائية